

دور الدراسات العليا في ترقية البحث العلمي وبناء القدرات البشرية في السودان

إعداد: البروفسور هاشم محمد الهادي
الدكتور حسن محمد صالح

مقدمة:

يجدر بنا قبل الدخول في تفاصيل حول هذه الورقة أن نتطرق لتعريف عناصرها التي تشمل تعريفاً للدراسات العليا والبحث العلمي وتداخلهما إضافة لمفهوم بناء القدرات الذي يمثل في جانبه البشري أهم مخرجات الدراسات العليا.

يقصد بالدراسات العليا التعليم والتأهيل فوق الجامعي لدرجات الدبلوم أو الماجستير والدكتوراه في شتى مجالات المعرفة بهدف إعداد وترقية الكادر البشري إعداداً تخصصياً مؤهلاً لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بقصد التدريس، وإعداد المناهج وإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية في الجامعات أو للاستفادة منهم كباحثين في مراكز وأكاديميات البحوث في التخصصات المختلفة. فالدراسات العليا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث العلمي وبناء القدرات التي تُسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المباشرة وغير المباشرة من خلال مخرجات البحث العلمي التطبيقي الذي يمثل أهم عناصر التنمية. وأهم الجوانب في إعداد الكوادر هو القدرة الذهنية للتكيف مع التغيرات التقنية والمواكبة الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات العليا:

لم تشهد البلاد دراسات عليا إلا في بداية الستينات حيث كان التأهيل للدراسات العليا يتم في الخارج وأبتعث الكثير من الخريجين للدول الأوروبية وأمريكا قبل الاستقلال بقليل في شتى التخصصات حيث كانوا النواة الأولى للكوادر التدريسية من السودانيين بجامعة الخرطوم بجانب الباحثين والإداريين من الذين قامت على أكتافهم الخدمة المدنية المتميزة في ذلك الوقت.

شهد منتصف عقد السبعينيات زيادة اهتمام جامعة الخرطوم بالدراسات العليا والبحث العلمي بإنشاء كلية للدراسات العليا تطويراً لأعمال لجنة الدراسات العليا التي أنشئت منذ الستينيات، وكان لهذا التطور أثر كبير في تأهيل أعضاء هيئة التدريس والباحثين محلياً لدرجة الماجستير والدكتوراه تحت إشراف أساتذة مقتدرين مما مثل إنطلاقة حقيقية في مجال البحث والنشر. وقد فُتحت الجامعات الأخرى التي وطدت أقدامها في مجالات الدراسات العليا مثل جامعة أمدرمان الإسلامية والجزيرة وجوبا والسودان للعلوم والتكنولوجيا ثم النيلين فيما بعد، ثم توسعت الدراسات العليا الآن في الكثير من الجامعات لاسيما الحديثة رغم شح الإمكانيات وقلة عدد الأساتذة المشرفين مما أفرز الكثير من السلبيات.

البحث العلمي:-

البحث العلمي هو اجتهاد ذهني وإبداع معرفي يقوم به الباحث المؤهل والمدرّب في شتى المناحي التطبيقية أو المجالات النظرية والأساسية في ظل ظروف مناسبة من توافر الإمكانيات المادية والفنية المختلفة مع زمن مكفول واستقرار نفسي معقول مساعدة على صفاء الذهن وتجويد الإبداع مع وضوح الرؤية الفردية والجماعية في الأهداف من خلال معرفة الاحتياجات القومية والخطط المحددة المعالم والأدوار المرسومة لمسار البحث مع الاستشراف الواضح للاستراتيجية القطاعية والقومية لتحقيق عناصرها في فترة زمنية محددة مع استصحاب الوسائل التنفيذية والتنسيقية اللازمة لتحقيق أفضل النتائج.

إن البحث العلمي هو مجموعة الجهود المنظمة والمخططة والدقيقة والنافذة لاكتشاف واستنباط الحقائق والملاحظات من خلال دراسة وتحليل نتائج التجارب العلمية أو الظواهر الطبيعية أو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحيوية المختلفة التي تواجه الإنسان ويهدف للسيطرة عليها ومعالجتها وإيجاد الحلول لها.

إن من أهم أنواع البحث العلمي هي البحوث التطبيقية التي تشمل النشاطات الموجهة نحو حل مشكلة فنية أو اجتماعية قائمة أو تطوير منتج أو خدمة جديدة أو اكتشاف مجالات علمية وتقنية جديدة للتطبيق المباشر أو تطويع تقنية متقدمة لواقع دولة معينة، وهذا مما يُشار إليه بنقل وتطويع التقنية.

يُعتبر البحث العلمي من العوامل الأساسية في بناء الدولة الحديثة التي لا بد أن تعتمد على العلم والتقانة، كما أن التخطيط السليم لا بد أن يتم وفق أسس علمية وبرامج بحثية في القطاعات المختلفة من طبية وزراعية وصناعية وهندسية واقتصادية واجتماعية على أن تكون مرتبطة بالواقع من أجل تنمية مستدامة.

تزايدت أهمية البحث العلمي في السنوات الأخيرة مع تطور تقنية المعلومات والمعرفة حيث تشكل الآن أحد الدعامات الأساسية لعمليات التحول الاقتصادي الكلي والعولمة في التجارة والتكنولوجيا والخدمات.

يمثل البحث العلمي في الجامعات مرتكزاً أساسياً لأنه يمثل الهدف الثاني بجانب التدريس ضمن أهداف الجامعات وتمثل الدراسات العليا رانداً هاماً فيه لانضواء طلاب الدراسات العليا في تيار الأبحاث الجارية في

وحدات الجامعة تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس أو بالإشراف المباشر على الدرجات العليا، فإن مخرجات الدراسات العليا الجيدة تعكس جودة وعمق الأبحاث الجارية وبنفس القدر فإن التوسع في الدراسات العليا في الجامعات وتوفير الإمكانيات لها مع التأكيد على تمييز طلاب الدراسات العليا تعود بلا شك إلى ترقية البحث العلمي لاسيما إذا اتصف طالب الدراسات العليا بالذهنية البحثية المجردة وليس طلباً لزيادة التأهيل للتوظيف فحسب.

إن سياسات البحث العلمي في الجامعات مفتوحة وغير محددة وتعتمد على تخصص وإخراج المشرف أو الباحث الجامعي واجتهاده الشخصي في معرفة التوجهات القومية وبذلك تكون الجهود موزعة مناصفة بين الجوانب التطبيقية والنظرية أو البحوث الأساسية وتمثل جل البحوث الجامعية الجارية الآن بحوثاً فردية مقارنة بالبحوث في المراكز والمؤسسات القومية خارج الجامعات التي تمثل ثقلها في المجال التطبيقي.

شهدت البحوث الجامعية في السنوات الأخيرة تراجعاً من حيث النوع والعمق بالرغم من زيادة عدد طلاب الدراسات العليا وذلك كما ذكرنا لغياب ذهنية البحث عن بعضهم بسبب قلة وظائف الخريجين وضيق فرص العمل بجانب ضعف التمويل للبحث العلمي وقلة وضعف وقدم الأجهزة ومعدات ومعينات البحث وقلة الكوادر المساعدة. لقد كان لهجرة أعضاء هيئة التدريس والباحثين لخارج البلاد وأحياناً لمواقع داخلية غير بحثية الأثر الكبير في تراجع البحث العلمي في الجامعات بجانب النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر سلباً على الباحثين بجانب عدم توافر الحوافز المادية والمعنوية وعدم إتاحة الفرص للمشاركة في المؤتمرات واللقاءات الخارجية، ورغم التذني الملاحظ في البحث العلمي الجامعي فقد كانت حصيلة الأبحاث الجامعية ممتازة في بعض القطاعات وذلك حسب تحليل حصيلة الدراسات العليا بجامعة الخرطوم في ضوء متطلبات الاستراتيجية القومية ومواكبتها للأهداف حيث مثلت بحوث قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية والبشرية وأبحاث الصناعة والطاقة والتعدين والخرائط ومعلومات الأرض 75 - 100%. ومثلت الاستراتيجية الاقتصادية والعلاقات الخارجية والإدارة السياسية والنظام العدلي 60-75%، وكانت أبحاث الثقافة والإعلام والتقانة والنقل والمواصلات والاتصالات والتخزين 45-50%، ولم تمس الأبحاث الأمن والدفاع بخصوصياتها.

وحتى يُمكن الارتقاء بالبحث العلمي الجامعي فلا بد للجامعات من زيادة الإمكانيات البشرية والمادية من أعضاء هيئة التدريس ومكتبات ومعينات التدريس والبحث وإحكام الخطط والبرامج التي ترتقي بالبحث العلمي والدراسات العليا لمقابلة الطلب المتزايد على الدراسات العليا.

بناء القدرات البشرية:-

إن بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية بمفهومه العام قد بدأ يأخذ حيزاً كبيراً في العقود الأخيرة وارتبط هذا المفهوم بظاهرة العولمة والتقنية الحديثة وذلك للاستفادة القصوى من تنمية الموارد بصورة مستدامة لخير الإنسان. فالعولمة مفهوم مركب ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية شاملة لا تحدها الجغرافيا، فلزم الدول النامية - ومن بينها السودان - أن تبذل قصارى جهدها في تنفيذ برامج التنمية والتحديث وتطوير الهياكل الاقتصادية وبناء قدراتها المؤسسية والبشرية مع تطوير البحث العلمي وتطبيق معايير الجودة والمواصفات الفنية. ولاتخاذ خطوات علمية في هذا المنحى سعت الدول النامية للاهتمام ببناء القدرات، ففي عام 1991م تم تكوين المنظمة الإفريقية لبناء القدرات ومقرها في زمبابوي، وهي منظمة مستقلة لمساعدة الدول الإفريقية بعون من برنامج التنمية للأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية في إفريقيا وبعض المانحين من الدول الغنية، ومن ضمن أهدافها:

1. تقوية بناء القدرات في تحليل السياسات الكلية للاقتصاد والإسهام في التنمية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء.
2. تفعيل الدعم لبناء القدرات بالتنسيق مع المنظمات المانحة.
3. وضع البرامج المناسبة للحد من هجرة العقول الوطنية والمحافظة على الكوادر المدربة والاستفادة منها في التنمية.
4. بناء القدرات في الجوانب الهامة والحيوية في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والحث على تعاون هذه القطاعات.
5. تقوية دور الأنشطة والمنظمات الإقليمية في إفريقيا العاملة في بناء القدرات.

عمل السودان جاهداً لمواجهة تحديات العولمة وذلك بدراسة آثارها المختلفة من خلال الندوات وورش العمل، وخلص إلى أن العمل المطلوب والهام يكمن في مجال العلوم والتقانة والاهتمام بالموارد البشرية من حيث التدريب المستمر للكوادر الفنية والبحثية والتأهيل والاهتمام بشبكات المعلومات وتطوير النشر والإعلام ووسائله وتوسيع وعاء التعليم المتنوع "عن قرب" و"عن بعد" وإعادة النظر في المناهج التعليمية لتواكب المتغيرات، والإعداد الذهني للخريج لمواكبة هذه المتغيرات وإعداده للتوظيف الذاتي والأهلي بجانب التوظيف

الحكومي الذي ضاقت مواعينه. سعت الدولة للتوسع في التعليم الجامعي ورفع كفاءته بجانب تشجيع الدراسات العليا في الجامعات والتوسع في البحث العلمي الأساسي والتطبيقي ومعيناته. وقد خطت جامعة الخرطوم خطوات كبيرة في مجالات الدراسات العليا المختلفة حتى وصل الآن معدل الدرجات العليا التي منحت خلال الفترة من 2000-2005م كالتالي:

الكلية	درجة الدكتوراة	درجة الماجستير	الدبلوم العالي
الكلية الأدبية	413	1986	2015
الكلية العلمية	814	2342	246
مجموع الخريجين	1227	4310	2261

ورغم أن التنمية البشرية وبناء القدرات قد بدأت في السودان في العقود الأولى من القرن العشرين حيث توسع التعليم الجامعي والفني وفوق الجامعي مما دفع البحث العلمي قُدماً في شتى التخصصات حتى بلغ عمره الآن أكثر من مائة عام إلا أننا إذا أخذنا في الاعتبار هذه القدرات البحثية في السودان، مقارنة بالدول الأخرى لا سيما المتقدمة منها، نجد أن الطريق لازال طويلاً في مقاييس التنمية البشرية والمادية المثلى، وحتى يمكن للسودان أن يرفع معدل التنمية لمؤشراتها المختلفة لمقابلة مستجدات العولمة، قامت الدولة في السنوات الأخيرة بإعلان المشروع القومي لبناء القدرات والتنمية البشرية بحسبانه البنية الأساسية لإصلاح المسار، ولأهمية البحث العلمي في التنمية فقد أنشئت لجنة وزارية تحت إشراف نائب رئيس الجمهورية وعضوية بعض الوزارات المعنية والأفراد في عام 2000م وكان من ضمن توصياتها في تقريرها عام 2001م قيام جسم أو مؤسسة للعلوم والتقانة للاهتمام بالبحث العلمي ونقل وتوطين التقانة بجانب إعداد وتدريب الكوادر المختلفة. بعد عام 1990م أوقف الابتعاث للخارج وأصبح التركيز على التدريب الداخلي لمبعوثي الجامعات والمؤسسات العامة بالإضافة إلى التدريب الخاص بجامعة الخرطوم. وقد تدرّب في الفترة من 2000-2005م من أعضاء هيئة التدريس لجامعة الخرطوم والجامعات الأخرى الأعداد المبينة أدناه:

جامعة الخرطوم	درجة الدكتوراة	درجة الماجستير
الكلية الأدبية	11	29
الكلية العلمية	7	184
المجموع	18	213

الجامعات الأخرى	درجة الدكتوراة	درجة الماجستير
الكلية الأدبية	12	48
الكلية العلمية	29	75
مجموع الخريجين	41	123

وبلغ عدد المسجلين بالدراسات العليا خلال الفترة 2000-2005م كما يلي:

المسجلون بالدراسات العليا (الكلية الأدبية والعلمية) من 2000-2005م

الكلية	درجة الدكتوراة	درجة الماجستير	دبلوم/ماجستير	المجموع
أساتذة جامعة الخرطوم	113	122	1	236
التدريب بالتعليم العالي (جامعات أخرى)	136	181		317

426	42	307	77	التدريب للمؤسسات الحكومية
50	1	21	28	أجانب
3541	718	2448	375	النفقة الخاصة
293	73	139	81	معفون من المصروفات
155	30	118	7	مبعوثون من جهات أخرى
5018	865	3317	817	المجموع

معوقات الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات:

1. غياب الاستراتيجية البحثية الشاملة في الجامعة.
 2. غياب الربط بين ما يجري في الجامعة من بحوث في الدراسات العليا أو بحوث هيئات التدريس مع الاستراتيجية القومية إما لعدم معرفتها أو غيابها أساساً في بعض القطاعات أو لضعف التنسيق اللازم في تبادل المعلومات.
 3. غياب التنسيق بين مراكز البحوث القومية والجامعات أو حتى بين المراكز والوحدات البحثية في الجامعة نفسها مما أدى في بعض الأحيان لتكرار البحوث ولاشك أن هذا يمثل هدراً للجهد والمال والوقت.
 4. غلب على بعض الجامعات مفهوم أن البحث العلمي في الجامعات ينحصر في البحوث الأساسية، فلا بد من تغيير هذا المفهوم، بأن الجامعات هي مراكز بحثية متقدمة للبحوث الأساسية والتطبيقية معاً.
 5. ضعف التمويل للبحوث الجامعية مما أدى لضعف أو توقف أبحاث أعضاء هيئات التدريس وصار الاعتماد على مال البحث الضئيل لطلاب الدراسات العليا وقد انعكس هذا سلباً على نوعية وعمق البحث وذلك لارتفاع تكلفة البحث العلمي من معينات بحثية مختبرية ولوجستية وميدانية الذي انعكس سلباً على النشاط التدريسي وتأهيل الكوادر.
 6. هجرة بعض أعضاء هيئة التدريس للداخل والخارج نسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر سلباً على الباحث ومساعديه، وأيضاً اختلال النسبة بين الباحثين والمساعد الفني الذي هاجر بدوره خارج البلاد دون إيجاد البديل لضعف التعليم الفني بالبلاد.
 7. ضعف الوقت المتاح للبحث العلمي إما لأسباب تدريسية أو لانشغال أعضاء هيئة التدريس بالجوانب الحياتية أو بالمناصب الإدارية داخل الجامعة وخارجها.
 8. عدم توافر الأجهزة في المجال البحثي وعدم توفر المكتبات الحديثة والدوريات والمراجع اللازمة كماً ونوعاً وغياب التسهيلات والخدمات المقدمة للباحثين وطلاب الدراسات العليا في الحصول على المعلومات التي تمكن من التحليل الأمثل. بجانب ضعف النشر والترويج والتعريب لهذه الأبحاث حتى يمكن التفاعل معها وإنزالها للحقل في شكل حزم تقنية أو إرشادية محلياً.
 9. عدم الاستفادة القصوى من نتائج الأبحاث العلمية بالجامعات إما لأنها أخذت منحى الأبحاث الأساسية الأكاديمية الفردية أو لأن الأبحاث التطبيقية لم تأخذ في الحسبان حل مشاكل التنمية في القطاعات المختلفة لأنها لم ترتبط أساساً بالاستراتيجية القومية، بجانب عدم التنسيق مع مراكز الأبحاث أو دوائر اتخاذ القرار مما يُعتبر هدراً علمياً كبيراً لهذه الأبحاث.
 10. عزوف وغياب دور القطاع الخاص عن تمويل الأبحاث رغم مردود البحث العلمي للقطاع الخاص في حل مشاكله أو الارتقاء بالإنتاج.
- لا شك أن هذه المشاكل والمعوقات تواجه أيضاً الباحثين في مراكز الأبحاث القومية ولكن بشكل أقل وقد أوردناها هنا لارتباط بعض هذه المراكز بأبحاث طلاب الدراسات العليا حيث تتوافر نسبياً بعض القدرات المادية مقارنة بالجامعات.

خاتمة:

الآن وبعد استعراض بعض المشاكل والمعوقات للدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات لا بد من وقفة لمراجعة دور الدراسات العليا ووضعها الحالي في جامعة الخرطوم وفي كل الجامعات، وذلك بتغيير ذهنية المتقدم للدراسات العليا من أنها وسيلة لتحسين التأهيل من أجل الاستخدام، وفي ظل ضيق مواعين التوظيف الحكومي، إلى ذهنية المشاركة الفاعلة من خلال البحث العلمي في حل بعض مشاكل التنمية بجانب تأهيل الدارس بمنهج متكامل للتدريب على منهج البحث العلمي في جوانبه المختلفة في كتابة الأطروحة وتقديم مشروع البحث وجدواه حتى يجد التمويل من الداخل والخارج. لا بد من وضع استراتيجية بحثية بالجامعة تكون مظلة للجوانب المختلفة في الدراسات العليا حتى تكون الجامعة المعنية ذات تخصص في مجال من مجالات البحث العلمي بجانب التمويل المناسب والإشراف المؤهل على الدراسات العليا من أعضاء هيئة التدريس بمتسع من الوقت والاستقرار المادي والنفسي مع الضوابط المناسبة لضمان الجودة ومخرجات الدراسات العليا.

